الأمم المتحدة S/2016/572

مجلس الأمن

Distr.: General
24 June 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦

أولا - مقدمة

١ - يقدِّم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقريري السابق في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/189).

٢ - كانت الحالة هادئة عموما في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة) وعلى طول الخط الأزرق، في أعقاب الحادثين اللذين وقعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وظلت الحالة مستقرة نسبيا على الرغم من الخطاب الاستفزازي الذي يشكل تهديدا للاستقرار على طول الخط الأزرق. وواصلت السلطات اللبنانية والإسرائيلية التأكيد على الالتزام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في إطار الاتصالات التي أُجريت مع منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ومع القوة. كما أبدت عزمها على الحفاظ على وقف أعمال القتال. ومن خلال التعاون الوثيق مع القوة عن طريق الآلية المنشأة للاتصال والتنسيق، عمل الطرفان على تخفيف حدة التوترات المحلية وواصلا السعي إلى ترتيبات محلية عملية على طول الخط الأزرق. غير أن التقدم ظل محدودا بشأن التزاماتهما التي لم يتم تنفيذها بعد بموجب القرار، ولم يُحرَز تقدم نحو تحقيق وقفٍ دائم لإطلاق النار. وبعد مرور ما يقرب من ١٠ أعوام على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يجدر عدم الخلط بين حالة الهدوء السائدة في جنوب لبنان وإحراز تقدم نحو تنفيذ الأهداف الرئيسية الواردة في القرار. وستتطلب هذه المسألة إيلاء اهتمام مستمر لها على الصعيد الدولي، وبذل جهود استباقية من جانب الطرفين.

٣ - وقد أكدتُ على تلك النقاط الرئيسية خلال الزيارة التي أجريتها إلى لبنان مع رئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس. وخلال تلك

010716 290616 16-10765 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الزيارة، اجتمعنا مع القيادة اللبنانية والشباب والنساء واللاجئين السوريين والفلسطينيين. وأجرينا زيارة إلى طرابلس والبقاع، وإلى مركز القوة. وقد أتاحت هذه الزيارة المشتركة مناسبة للتشديد على التزامنا بالسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في لبنان بأسره. وجرى الاعتراف أيضا بما ندين به للشعب اللبناني من ديْن عظيم على كرمه في استضافة اللاجئين إلى حين عودتهم إلى وطنهم. وقد أبرزتِ المشاورات التي أجريناها مع الأسَر الضعيفة، والزيارات التي قمنا بها للقاء تلك الأسَر، استمرار الحاجة إلى تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية للمجتمعات المستضيفة اللبنانية التي تتلقى خدمات غير كافية، وكذلك للاجئين السوريين والفلسطينيين، فضلا عن ضرورة مواصلة توفير دعم دولي قوي لمؤسسات الدولة في لبنان، بما في ذلك الجيش اللبناني.

٤ - وبينما كانت الحالة في البلد هادئة عموما، ظل الوضع الأمني هشا ومعرضا للتأثر بوجه خاص بالهجمات الإرهابية. ففي ١٢ حزيران/يونيه، انفجرت سيارة مفخخة أمام إحدى المؤسسات المالية المحلية في وسط بيروت. ولم تُعلِن أي جهة مسؤوليتها المباشرة عن الانفجار. ووقع الحادث في سياق النقاش الداخلي المتعلق بتدابير الامتثال الأخيرة التي نفذتها المصارف اللبنانية. وواصل الجيش اللبناني وقوات الأمن الجهود الرامية إلى منع وقوع أي هجوم إرهابي كالهجوم الخطير الذي نفذه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأُلقي القبض على عدد من المشتبه فيهم ممَّن تربطهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية وبجماعات مقاتِلة أخرى. ومع ذلك، ظلت الحالة في المناطق الحدودية غير مستقرة نتيجةً لاستمرار وجود مقاتلين فيها، بما في ذلك مقاتلون من تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة.

٥ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، قام رئيس الوزراء تمام سلام، أمام منظمة المؤتمر الإسلامي، بإعادة تأكيد التزام لبنان بسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها عملا بإعلان بعبدا والبيان الوزاري الصادر عن الحكومة، وبما يتفق أيضا مع البيان الذي أصدره باسم مجلس الوزراء في أعقاب الجلسة الاستثنائية المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير. وجاءت هذه الخطوة على إثر قيام المملكة العربية السعودية بتعليق مجموعة تدابيرها لتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني، وقيام منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي باتخاذ تدابير ضد حزب الله.

٦ - وفي الفترة من ٨ إلى ٢٩ أيار/مايو، جرى تنظيم الانتخابات البلدية على النحو المقرر في أربع جولات عبر أنحاء البلد. وأُجريت هذه الانتخابات للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠ في أجواء يغلب عليها الطابع السلمي والإيجابي دون وقوع أي حوادث أمنية تُذكر. وواصل السيد سلام جهوده لقيادة الحكومة. وعقَدَ مجلس الوزراء جلسات خلال

الفترة المشمولة بالتقرير، وأقرَّ عددا محدودا من المراسيم. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أعلن حزب الكتائب استقالة اثنين من وزرائه من الحكومة احتجاجا على آلية اتخاذ القرارات الداخلية لمجلس الوزراء. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب إعلان وزير العدل، أشرف ريفي، عن استقالته في ٢١ شباط/فبراير احتجاجا على ما وصفه بهيمنة حزب الله على مجلس الوزراء. وعلى الرغم من مواصلة عقد جلسات الحوار البرلماني برئاسة رئيس البرلمان، نبيه بري، واستمرار الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله، لم يُحرَز تقدم بشأن انتخاب رئيس للجمهورية، وهو منصب لا يزال شاغرا منذ أكثر من عامين. وفي ٢ حزيران/يونيه، لم يكتمل النصاب القانوني للجلسة البرلمانية الأربعين المعقودة لانتخاب رئيس، نتيجةً للمقاطعة الجارية من جانب التيار الوطني الحر وحزب الله. وظلّ نشطاء المجتمع المدني ممَّن يطالبون بتحسين إدارة البلد وتقديم الخدمات ينظمون احتجاجات منتظمة محدودة النطاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، ظل عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مستقرا في لبنان، نتيجةً للسياسة التي وضعتها الحكومة في عام ٢٠١٥ بأن تقتصر إمكانية الدخول إلى البلد على الحالات الإنسانية. وفي ٢٠ أيار/مايو، بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية ١ ٠٤٨ ٢٧٥ لاجئا، بما في ذلك ٤٧ ١٣٨ لاجئا في منطقة عمليات القوة.

٨ - واستمرت التوترات والاحتجاجات منذ بداية الفترة المشمولة بالتقرير في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بشأن التعديلات التي أُدخلت على سياسة العلاج في المستشفيات التي تعتمدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهدأت الأجواء على إثر البدء بمحادثات لحل الخلافات القائمة بين الجماعات الفلسطينية والأونروا. وأدى الحوار الجاري إلى التخفيف من حركات إغلاق منشآت الأونروا ومن تنظيم الاعتصامات فيها. وفي مخيم عين الحلوة، وقعت اشتباكات خطيرة بين مقاتلين متطرفين وحركة فتح، أدت إلى وقوع عدد من القتلى.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٩ - أنجزت القوة تقريرَيْ التحقيقات بشأن عملية إطلاق الصواريخ التي نُفذت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والهجوم الذي وقع باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأطلعت القوة كلا الطرفين على نتائجهما. وأكد التحقيق

الذي أجرته القوة في الحادث الذي وقع بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أن ثلاثة صواريخ من عيار ١٢٢ ملم قد أُطلقت من منصات مرتجلة عن طريق تشغيل بطاريات في موقع بالقرب من الحنية (القطاع الغربي). وسقط أحد الصواريخ الثلاثة في مزرعة قريبة من نهاريا في إسرائيل، في حين أفادت تقارير عن سقوط الصاروخ الثاني في البحر قبالة الساحل الإسرائيلي. ولم يكن بالإمكان تحديد موقع سقوط الصاروخ الثالث. وردَّ جيش الدفاع الإسرائيلي بما لا يقل عن سبعٍ من دفعات نيران الهاون من عيار ١٢٢ ملم، سقطت في جوار قرية زبقين (القطاع الغربي). ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات، ولم تعلِن أي جهة مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ. وبناءً على المعلومات المقدمة من جيش الدفاع الإسرائيلي عن الهجوم المنفذ في ٤ كانون الثاني/يناير، خلصت القوة إلى أنه جرى تفجير ثلاثة أجهزة يدوية الصنع في منطقة تبعد أكثر من كيلومتر إلى الجنوب من الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا. وأصابت أجهزة التفجير مركبتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي، وكان جندي يقود كل مركبة. وأفادت تقارير عن نقل الجنديين لتلقي العلاج من الصدمة. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الهجوم. وردا على ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ما مجموعه ١٢٢ قنبلة مدفعية من عيار ١٥٥ ملم، يحتوي بعضها على مواد شديدة الانفجار ومواد فوسفورية. وسقط ٨٢ قنبلة منها إلى الشمال من الخط الأزرق في مناطق عرب الوزاني، وبسطرة، والمجيدية، والماري (القطاع الشرقي)، من دون إلحاق أضرار كبيرة، لكن بما ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للسكان المحليين وأفراد القوة.

١٠ - وفي ١٥ آذار/مارس، قام جيش الدفاع الإسرائيلي، إلى الشرق من الموقع ٩-٦٣ للأمم المتحدة بالقرب من العديسة (القطاع الشرقي)، بإزالة قطع من أنابيب خرسانية على مسار مؤدٍّ إلى السياج التقني الإسرائيلي، إلى الجنوب من الخط الأزرق. وفي وقت لاحق، انتهك عمال الشؤون البلدية اللبنانيون الخط الأزرق بينما كانوا يقيمون حاجزا رمليا في الموقع نفسه. وأثناء إنشاء الحاجز، وجَّه جنود جيش الدفاع الإسرائيلي المتواجدون إلى الجنوب من السياج التقني أسلحتهم في اتجاه العمال اللبنانيين. ورصدت القوة جميع مراحل هذا الحادث منعا للتصعيد. وفي اليوم التالي، عاد المدنيون اللبنانيون وأفراد من الجيش اللبناني إلى المنطقة وانتهكوا الخط الأزرق. وفي ٢١ آذار/مارس، أقام جيش الدفاع الإسرائيلي جزءا من جدار سابق التجهيز في المنطقة إلى الجنوب من السياج التقني الإسرائيلي. وتُواصِل قوة الأمم المتحدة اتصالاتها مع الطرفين لكفالة الهدوء في تلك المنطقة من الخط الأزرق، حيث نشأت توترات في الماضي.

١١ - وسُجلت انتهاكات بريَّة أخرى للخط الأزرق، وكانت ناجمة أساسا عند مرور رعاة الماشية وقطعانهم بمزارع شبعا وبسطرة (القطاع الشرقي)، وعن مزارعين أثناء زراعة حقولهم في بليدا (القطاع الشرقي) ورميش (القطاع الغربي). وبعد أن شوهِدت في السابق أنماط موسمية مماثلة وجرى الإبلاغ عنها، ورغم التحذيرات المتكررة الصادرة عن أفراد القوة، زادت الانتهاكات من جانب الرعاة والمزارعين مع بداية فصل الربيع. وبالإضافة إلى ذلك رصدت القوة في شهر نيسان/أبريل، في ست مناسبات، مجموعاتٍ من ٤ إلى ١٠ رجال بملابس مدنية وهم يتنقلون في المناطق القريبة من الخط الأزرق في جوار حولا وميس الجبل (القطاع الشرقي)، وينتهكون الخط الأزرق لفترة وجيزة في كل مرة. وكان الرجال يحملون آلات تصوير، ولاحظت القوة في إحدى المرات رشق حجرٍ في اتجاه السياج التقني الإسرائيلي. وفي بعض الأحيان، اقترب الأفراد من الخط الأزرق باستخدام المسالك التي فتحتها القوة عبر حقول الألغام المؤدية إلى علامات الخط الأزرق. وفي عدة مناسبات، راقب جنود جيش الدفاع الإسرائيلي هذه الأنشطة. وحثت قوة الأمم المتحدة الجيش اللبناني على العمل من أجل كفالة احترام الخط الأزرق. وفي ٢ حزيران/يونيه، عبَرَ أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الأراضي إلى الشمال من الخط الأزرق لفترة وجيزة. وأطلق جنود الجيش اللبناني الموجودون في موقع قريب خمس طلقات تحذيرية في الهواء، وعاد الجندي الإسرائيلي إلى جنوب الخط الأزرق. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، اجتاز ثمانية من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق لفترة وجيزة في منطقة بسطرة (القطاع الشرقي).

١٢ - وظلت قوة الأمم المتحدة تلاحظ وجود مدنيين يحملون أسلحة غير مأذون بها في منطقة العمليات، وإنْ بعدد أقل كثيرا من الحالات المشار إليها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت الحوادث في معظمها تشمل مدنيين يحملون أسلحة صيد في منطقتي ميس الجبل وبليدا (القطاع الشرقي)، وكذلك في مارون الرأس (القطاع الغربي). وفي إحدى المناسبات، اجتاز اثنان من الصيادين المسلحين جنوب الخط الأزرق، في جوار ميس الجبل. وكان هناك أيضا عدد من الحالات التي لاحظت فيها القوة وجود أسلحة صغيرة أو إطلاق نيران من أسلحة صغيرة، بما في ذلك خلال حفلات الزفاف والجنازات، وكذلك مساء يوم ٢٢ أيار/مايو، بعد اختتام الانتخابات البلدية في جنوب لبنان. وفي جميع الحالات، أبلغت قوة الأمم المتحدة الجيش اللبناني بوقوع الانتهاكات.

١٣ - ظل جيش الدفاع الإسرائيلي يؤكد أن حزب الله يحتفظ ببنية تحتية وبمعدات عسكرية في جنوب لبنان. وتراقب القوةُ منطقة العمليات والخط الأزرق، وتُبلغ بجميع انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) التي ترصدها، بما في ذلك وجود عناصر مسلحة

أو أسلحة غير مأذون بها. ووفقا للولاية المنوطة بها، فإن القوة لا تفتش الممتلكات الخاصة بصورة استباقية بحثا عن الأسلحة في الجنوب ما لم يكن لديها أدلة معقولة عن وقوع انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك تهديد وشيك بتنفيذ نشاط عدائي انطلاقا من ذلك الموقع. وإذا وردت معلومات محددة بشأن وجودٍ غير شرعي لعناصر مسلحة أو أسلحة أو بنية أساسية داخل منطقة عملياتها، فإن القوة تظل مصممة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، بجميع الوسائل المتاحة ضمن حدود ولايتها وقدراتها. وحتى الآن، لم تجد القوة دليلا على نقلٍ غير مأذون به لأسلحة إلى منطقة عملياتها، ولم يقدَّم إليها مثل هذا الدليل. وواصلت قيادة الجيش اللبناني التأكيد على أنها ستتخذ إجراءات فورية لوضع حد لأي نشاط غير قانوني يخالف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الحكومية ذات الصلة.

١٤ - واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بشكل شبه يومي، وكان معظمها بواسطة طائرات مسيَّرة بدون طيار، غير أن ذلك شمل أيضا استخدام طائرات ثابتة الجناحين، منها مقاتِلات نفاثة، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. واحتجت القوة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي على عمليات التحليق، وأهابت بحكومة إسرائيل أن تكف عنها فورا. كما احتجت حكومة لبنان لدى القوة على الانتهاكات الجوية.

١٥ - وواصلت إسرائيل احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وحتى الآن، لم تُجِب إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته القوة إلى كل من الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وقد أبلغ الجيش اللبناني القوةَ في تموز/يوليه ٢٠١١ بموافقته على ذلك الاقتراح.

١٦ - واستمرت القوة في التمتع عموما بحرية كاملة في التنقل في جميع أنحاء منطقة عملياتها. وفي بضعة حوادث معزولة في القطاع الغربي، واجه أفراد القوة حالات من السلوك المعادي وعرقلة التنقل. ففي ٧ نيسان/أبريل، أوقفت مجموعة من ثمانية أشخاص يرتدون ملابس مدنية دورية تابعة للقوة بالقرب من صربين، واتهمت المجموعة حفظةَ السلام بالتقاط صور. وأُخذ من الدورية جهاز لاسلكي محمول وآلة تصوير. واحتجت القوة لدى الجيش اللبناني على الحادث. ولم يتم إرجاع الجهاز وآلة التصوير حتى الآن. وفي ٧ أيار/مايو، تم إيقاف دورية تابعة للقوة بالقرب من باتوليه وطُلب منها أن تغادر المكان. وأُغلقت أيضا الطريق البديلة بواسطة ثلاث سيارات، وأزيحت السيارات بعد تدخل أحد المدنيين. وعندما

غادرت الدورية المنطقة، قام بإيقافها مرةً أخرى رجل في مركبة يحمل بندقية هجومية، وتعقَّب الدورية مسافة كيلومتر تقريبا. واتصلت القوة بالجيش اللبناني وبقيادات مجتمعية بشأن كل من الحادثين منعا لتكرارهما.

١٧ - وظلت العلاقات بين القوة والسكان المحليين علاقات إيجابية إلى حد بعيد. وحافظ رئيس البعثة وقائد القوة على علاقاته الوثيقة مع السلطات المحلية، والزعماء الدينيين، ومجموعة واسعة من ممثلي المجتمعات المحلية. وأجرى الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون التابعون للقوة اتصالات بشكل منتظم مع ممثلي البلديات والمجتمع المدني حول مجموعة متنوعة من المسائل. واتخذت القوة مبادرات للتوعية بهدف تنمية قدرات السكان المحليين ورفع مستوى وعيهم بولاية القوة وأنشطتها، وشمل ذلك مبادرات بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، ويوم المياه العالمي، ويوم التوعية بخطر الألغام.

١٨ - وواصلت القوة تنفيذ مشاريع ذات أثر سريع لدعم بسط سلطة الدولة في منطقة العمليات وتلبية احتياجات السكان المحليين. وركزت المشاريع على تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه، والصحة والتعليم، فضلا عن بناء القدرات لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية. وقامت القوة بتدريبات مشتركة مع موظفي الدفاع المدني وأفراد الشرطة البلدية دعما للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز القدرات. وقدمت وحدات القوة المساعدة الطبية والمساعدة في مجاليْ طب الأسنان والطب البيطري للسكان المحليين.

١٩ - وأبقى الجيش اللبناني على مستوى انتشاره البالغ قوامه لواءين في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني. وشيد الجيش اللبناني ثمانية أبراج مراقبة على طول الخط الأزرق في القطاع الغربي، وبدأ الاضطلاع بواجبات المراقبة في تلك الأبراج على فترات متقطعة. وفي ضوء الوضع الأمني المتوتر على طول الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية، أبقى الجيش اللبناني على وجود معزز في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة عمليات القوة (قرية شبعا ومنطقة العرقوب). واستعدادا لإجراء الانتخابات البلدية في جنوب لبنان في ٢٢ أيار/مايو، عززت السلطات اللبنانية بقدر كبير عملية نشر قوات الأمن في منطقة العمليات لضمان بيئة تتوافر فيها شروط السلامة والأمن خلال التصويت وبعده مباشرةً. وأُجريت الانتخابات دون وقوع حوادث أمنية تُذكر.

٢٠ - وأنجزت القوة ما متوسطه ١٣ ٦٥٠ نشاطا تنفيذيا كل شهر في جميع أنحاء منطقة العمليات، وشمل ذلك تسيير الدوريات وإقامة نقاط التفتيش والاضطلاع بمهام المراقبة. وظل عدد الأنشطة التنفيذية التي تنجزها القوة بالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، إلى حد كبير،

على ما كان عليه في الفترة السابقة. واغتنمت القوة الفرصة التي أتاحها الوضع الهادئ عموما في منطقة العمليات لتوسيع نطاق الدوريات الراجلة في القرى والمناطق الحضرية، وهو ما عزز الاتصال بين حفظة السلام والسكان المحليين.

٢١ - ووفقا لولايتها، استمرت فرقة العمل البحرية التابعة للقوة، التي تتألف من أربعة طرادات وسفينة لخفر السواحل وزورقين سريعين للدوريات، في تنفيذ أنشطة في مجال الاعتراض البحري، وقدمت التدريب لقوات البحرية التابعة للجيش اللبناني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت فرقة العمل البحرية ٨٣٩ ١ سفينة. وفتشت السلطاتُ اللبنانية ٤٤٢ مركباً، وأجازت مرور جميع السفن التي قامت بتفتيشها. وواصلت القوة القيام بمناورات وتدريبات مشتركة مع الجيش اللبناني، بما في ذلك قوات البحرية اللبنانية، وذلك لتعزيز القدرات والفعالية التشغيلية.

٢٢ - وحافظت فرقة العمل البحرية على وجودها البارز في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات البحرية لمنع التوترات بين إسرائيل ولبنان. ولا تشمل ولاية القوة مراقبة خط العوامات الذي أقامته إسرائيل بصورة انفرادية والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية ولا الأمم المتحدة. وقد واصل جيش الدفاع الإسرائيلي تنفيذ أنشطة صيانة متكررة عند العوامات. وفي عدة مناسبات، قامت زوارق الدوريات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي المتمركزة جنوبي خط العوامات بإطلاق نيران الرشاشات والقنابل المضيئة في اتجاه الغرب.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، دأب رئيس البعثة وقائد القوة على إجراء اتصالات منتظمة مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية، بالتركيز على الحالة في منطقة العمليات والمسائل العملياتية والأمنية ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعملت القوة بشكل وثيق مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي من خلال ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة لنزع فتيل مسبِّبات التوتر ومنع وقوع حوادث على طول الخط الأزرق وفي منطقة العمليات. وأعرب الطرفان باستمرار، في الاجتماع الثلاثي وخلال الاجتماعات الثنائية المعقودة مع القوة، عن عدم وجود نوايا هجومية لديهما، وعن احترامهما التام لسلامة الخط الأزرق.

٢٤ - ومع ذلك، تصاعد التوتر أحيانا بالقرب من الخط الأزرق نتيجةً لانتهاكات أو أعمال صادرة عن أحد الجانبين، وقد فسَّرها الجانب الآخر على أنها أعمال استفزازية. وأجرت القوة اتصالات مع الطرفين لمنع تصعيد الحوادث المحلية بمجرد وقوعها، وللمساعدة على تضييق نطاق الاحتكاكات. كما شجعت القوةُ الجيش اللبناني وجيش الدفاع

الإسرائيلي على استخدام آلية الاتصال القائمة بشكل أكثر اتساما بالصفة الاستباقية لتبادل المعلومات حول الأنشطة وعمليات النشر المقررة، ولا سيما في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق.

٢٥ - وتظل القوة على اتصال وثيق مع الطرفين لمنع تصاعد حدة التوتر، وقد عرضت مساعدتها لإزالة الحاجز الرملي الذي أقامه عمال الشؤون البلدية اللبنانيون جنوب الخط الأزرق في موقع حساس قرب العديسة (القطاع الشرقي). وأجرت القوة أيضا اتصالات مع الطرفين بهدف منع وقوع حوادث نتيجةً لوجود رجال لبنانيين بالزي المدني بجوار الخط الأزرق، حيث انتهكوا الخط الأزرق في بعض الأحيان واستخدموا المسالك التي فتحتها القوة عبر حقول الألغام للوصول إلى علامات الخط الأزرق.

٢٦ - وسعيا إلى الاستفادة من الهدوء السائد، واصلت القوة تقديم المساعدة للطرفين في وضع ترتيبات أمنية تُرضي الجانبين، فضلا عن تدابير بناء الثقة من أجل تعزيز وقف الأعمال القتالية وتيسير احترام الخط الأزرق. وأجرت القوة مشاورات ثنائية في لبنان وإسرائيل سعيا إلى تحديد الترتيبات المتعلقة بقيام المزارعين اللبنانيين خلال الموسم المقبل بجني الزيتون في حقول بليدا التي تمتد إلى الجنوب من الخط الأزرق. وزادت القوة من عمليات المراقبة التي تقوم بها بالقرب من نهر الوزاني، وواصلت التنسيق بشكل وثيق مع الطرفين من أجل منع وقوع انتهاكات للخط الأزرق في تلك المنطقة، لا سيما بالنظر إلى العدد المتزايد للزوار القادمين إلى المنطقة خلال أشهر الصيف.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل الطرفان مع القوة على تفادي حالات التوتر أو سوء الفهم عند القيام بأنشطة الصيانة الاعتيادية في المناطق الحساسة القريبة من الخط الأزرق، مثل إزالة النباتات والوحل وصيانة مضخات المياه في منطقة الغجر.

٢٨ - وجرت الاحتفالات الفلسطينية بيوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس، وتم إحياء ذكرى النكبة في ١٥ أيار/مايو، وذكرى النكسة في ٥ حزيران/يونيه، في أجواء سلمية في منطقة العمليات. واتصلت القوة بكلا الطرفين مسبقا للمساعدة على منع وقوع حوادث في تلك المناسبات. وبالتنسيق الوثيق مع القوة، تولى الجيش اللبناني بفعالية عملية تنظيم الدخول إلى المناطق المجاورة للخط الأزرق وكفالة أن التجمعات العامة بالقرب من الخط الأزرق لا تؤدي إلى وقوع حوادث.

٢٩ - ومنذ تقديم تقريري السابق، واصلت القوة تيسير عمل الاجتماع الثلاثي، الذي يتناول الانتهاكات المتكررة لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الانتهاكات البرية، والانتهاكات الجوية الإسرائيلية، واستمرار احتلال شمال الغجر، وكذلك ادعاء جيش

الدفاع الإسرائيلي بوجود عناصر لحزب الله بالقرب من الخط الأزرق وقيامها بأنشطة هناك. وقد ناقش الطرفان كذلك التهديدات الإقليمية التي يواجهها البلَدان واهتمامهما المستمر بالحفاظ على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق. وأبرزت تلك الاجتماعات أهمية استخدام الاجتماع الثلاثي وغيره من قنوات الاتصال والتنسيق مع القوة لمنع أن تتسبب المسائل التكتيكية في تصعيد غير مقصود، ولتوضيح مواقف كلّ من الطرفين وشواغلهما.

٣٠ - ولم يحرَز بعد أي تقدم صوب إنشاء مكتب اتصال تابع للقوة في تل أبيب.

٣١ - وواصلت القوة بذل جهودها مع الطرفين لرسم معالم الخط الأزرق بوضوح على الأرض، باعتبار ذلك إجراءً لبناء الثقة وللمساعدة على رصد الانتهاكات ومنع حالات العبور غير المقصود. وقام الطرفان بزيارات ميدانية منفصلة مع القوة لقياس نقاط جديدة والتحقق من صحة العلامات التي أنشأتها القوة. وتستفيد عملية وضع العلامات من دعم فِرَق إزالة الألغام التابعة للقوة، التي تفتح ممرات مأمونة عبر حقول الألغام. وخلال هذه الفترة، أنشأت القوة ١٢ علامة إضافية، ليصل المجموع حتى الآن إلى ٢٤٩ علامة على الخط الأزرق، منها ٢٣٧ علامة تحقَّق الطرفان من صحتها، مؤكِّدَيْن بذلك قبولهما بتوضيعها على الأرض. وبالتنسيق الوثيق مع الطرفين، واصلت القوة أيضا تجديد العلامات القائمة لكفالة أن تكون سليمة تماما وأن تؤدي وظيفتها.

٣٢ - وواصلت القوة دعمها للجيش اللبناني، عن طريق تنفيذ خطة الحوار الاستراتيجي وتشجيع المساعدات العسكرية الواردة من الجهات المانحة الدولية إلى الجيش اللبناني في منطقة عمليات القوة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت القوة اجتماعا بشأن الحوار الاستراتيجي مع الممثِّلين الدبلوماسيين في لبنان من أجل تيسير تعبئة الموارد، في إطار السعي إلى معالجة النقص في قدرات الجيش اللبناني المتعلقة بالمهام المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويسَّرت القوة تقديم التبرعات من البلدان المساهمة بقوات في البعثة، والتي تهدف إلى تحسين أماكن الإقامة ومرافق التدريب للجيش اللبناني في منطقة العمليات، بما في ذلك نظام إضاءة شمسية ومولدات كهربائية.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٣ - أكد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، مرة أخرى، حيازة حزب الله لصواريخ قادرة على ضرب أي مكان في إسرائيل، وذلك في مقابلة تلفزيونية بُثَّت في ٢١ آذار/مارس. وكرر نصر الله التهديدات الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بأن شنّ أي هجوم إسرائيلي على لبنان سوف تكون تكلفته على إسرائيل أعلى بكثير من تكلفته على

لبنان، وخلص إلى أن سلاح حزب الله يشكل بالتالي رادعا لعدوان محتمل. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أفادت الأنباء بأن نائب رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي حذر علنا من أن ردّ إسرائيل على أي هجوم يشنه حزب الله سيؤدي إلى حرب شاملة، وسيُلحق أضراراً كبيرة بالبنية التحتية اللبنانية، وبالمنازل وغيرها من المنشآت المدنية اللبنانية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أفيد بأن رئيس مديرية الاستخبارات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي قال إن إسرائيل ليست لديها نوايا هجومية لخوض حرب، ولكنها جاهزة لها أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج سيطرة الدولة اللبنانية يحدّ من قدرة الدولة على بسط سيادتها وسلطتها بشكل كامل على أراضيها.

٣٤ - وألقى الجيش اللبناني وأجهزة الأمن القبض على عدد من الأشخاص اللبنانيين والسوريين ممَّن يُشتبه في أنهم إرهابيون ويُزعم أنهم منتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المتطرفة العنيفة. كما ألقت قوات الأمن اللبنانية القبض على فرد في عصابة تُجَنِّد القصّر لتنفيذ هجمات ضد الجيش اللبناني وأهداف أخرى. وفي تسجيل فيديو نُشر في ١٢ آذار/مارس، هدَّد أفراد من تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولين اللبنانيين وحزب الله، وحثّوا الطائفة السنيَّة على التمرد. وفي ١١ أيار/مايو، وجه المدَّعون العامون العسكريون اتهامات إلى ١١ فردا من تنظيم الدولة الإسلامية، وكان سبعة منهم قيد الاحتجاز بالفعل.

٣٥ - ولم يُحرَز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح الانتفاضة. وما فتئ وجود هذه القواعد ينتقص من السيادة اللبنانية ويعوق قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود بفعالية.

٣٦ - وساد الهدوء عموما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، باستثناء مخيم عين الحلوة. ففي ٢٨ آذار/مارس، قُتل أحد رموز حركة فتح برصاص إسلامي متشدد، مما أدى إلى اندلاع جولة أخرى من العنف في المخيم. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، قُتل شقيق ذلك الإسلامي المتشدد على يد مسلحين في عملية قتل انتقامية واضحة. وفي ١ نيسان/أبريل، قُتل شخص وأُصيب عدة أشخاص آخرون بجراح لدى اندلاع مزيد من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في المخيم. وقُتل لاحقا مسؤول رفيع في حركة فتح، هو فتحي زيدان، في هجوم بجهاز تفجير يدوي الصنع استهدف سيارته وأسفر عن جرح أربعة أشخاص آخرين في صيدا قرب مدخل مخيم عين الحلوة، في ١٢ نيسان/أبريل.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٣٧ - دأب ممثلو حكومة إسرائيل على التأكيد بأن عمليات كبيرة ومتواصلة تجري لنقل الأسلحة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية - السورية، وعلى القول إن الحزب قد أصبحت لديه الآن ترسانة تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ قذيفة وصاروخ، وتدَّعي إسرائيل أن أغلبها موجود في المناطق السكنية المدنية على نحو ما ورد في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام، المؤرخة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ (S/2016/153). وتأخذ الأمم المتحدة هذه التقارير على محمل الجد، ولا سيما بالنظر إلى البيانات التي أدلى بها الأمين العام لحزب الله بشأن وجود ترسانة حزب الله الصاروخية الاستراتيجية وقدراتها، بيد أنه ليس في وسع الأمم المتحدة التحقق من التقارير بشكل مستقل.

٣٨ - وما زال حزب الله يشارك في النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. وظلت الجنازات تقام في لبنان لقادة حزب الله ومقاتليه الذين قُتلوا في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتفيد الأنباء أيضا بأن أفرادا لبنانيين آخرين انضموا إلى صفوف الجماعات المسلحة المقاتِلة في النزاع السوري. وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن حزب الله عن وفاة مصطفى بدر الدين، قائد عمليات حزب الله العسكرية في الجمهورية العربية السورية.

٣٩ - وظلت الأوضاع متوترة على طول الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال الجهود جارية لدعم نشر أفواج الحدود البرية عند النقاط الحرجة على طول الحدود. ويحافظ الجيش اللبناني على وجود يقظ حول بلدة عرسال والمناطق المجاورة لها لمنع محاولات التسلل من جانب الجماعات المتطرفة المسلحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وفي ١٠ آذار/مارس، شن الجيش اللبناني عملية ناجحة لفرض سيطرته على أراض كانت تخضع لتنظيم الدولة الإسلامية في ضواحي قرية رأس بعلبك الحدودية. وأفاد الجيش اللبناني أن أحد جنوده وخمسة أفراد من تنظيم الدولة الإسلامية قُتلوا أثناء تلك العملية. وفي ٢٤ آذار/مارس، انفجرت قنبلة كانت تستهدف مركبة للجيش اللبناني في منطقة عرسال، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين بجراح.

٤٠ - وكان هناك انخفاض في عدد الحوادث المسجلة لإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، بما في ذلك تسعة حوادث إطلاق نار، وتسعة حوادث قصف، وغارة جوية نفذتها طائرة تابعة للحكومة السورية على الأراضي اللبنانية. وأُبلغ عن مقتل شخص ووقوع تسع إصابات نتيجةً لهذه الحوادث.

٤١ - وتواصَلَ ورود التقارير عن تنقل المقاتلين عبر الحدود والاتجار بالأسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أوقفت السلطات اليونانية سفينة متجهة إلى لبنان تحمل أسلحة نارية ومتفجرات بشكل غير مشروع. وفي لبنان، ألقت السلطات الأمنية القبض على مشتبه فيهم بتهمة الاتجار بالأسلحة في أربع عمليات منفصلة في منطقة البقاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٢ - وواصل الجيش اللبناني تحسين قدراته عملا بخطة تنمية القدرات، على الرغم من تعليق الدعم الذي كان من المقرر أن تقدمه المملكة العربية السعودية. وفي ٢٥ آذار/مارس، التقيتُ مع قيادة الجيش اللبناني وممثلي مجموعة الدعم الدولية للبنان في مقر الجيش اللبناني في بيروت. ويواصل الشركاء الدوليون دعم الجيش اللبناني على أساس ثنائي لتعزيز قدرته على تأمين الحدود اللبنانية القائمة مع الجمهورية العربية السورية، ومكافحة التهديدات الإرهابية. وعقدت اللجنة العسكرية التنفيذية، التي تضم الجيش اللبناني والجهات المانحة، وتُشارك في رئاستها الأمم المتحدة، اجتماعا في ١٠ حزيران/يونيه لتقييم التقدم المحرز بشأن تقديم الدعم إلى الخطة المستكملة لتنمية القدرات، بما في ذلك الحوار الاستراتيجي. وأُعرب عن الالتزامات الجارية بتقديم الدعم إلى الجيش اللبناني، وانضمت ثلاث دول أعضاء إضافية إلى اللجنة رسميا.

٤٣ - وأسهمت مواصلة تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس في انتشار حالة من الهدوء العام في تلك المنطقة. ويجري حاليا تنفيذ الخطة الأمنية في البقاع، ولكن الفترة المشمولة بهذا التقرير شهدت وقوع عدد من الحوادث. ففي بريتال وبعلبك والهرمل، استخدم مجرمون ضد أفراد من قوات الأمن أسلحةً نارية جرت حيازتها بطريقة غير قانونية، في نزاعات شخصية وفي حادث عنف عائلي. واستُخدمت أيضا أسلحة نارية جرت حيازتها بطريقة غير قانونية في حوادث في الليلكي وبرج البراجنة في جنوب بيروت، أسفرت عن وقوع عدد من الإصابات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تسبَّب إطلاق أعيرة نارية في الهواء أثناء مناسبات احتفالية أو تذكارية، باستخدامِ أسلحة نارية جرت حيازتها بطريقة غير قانونية، في مقتل أربعة أشخاص من بينهم طفلان، وإصابة ثلاثة أطفال آخرين بجروح خطيرة.

٤٤ - ويتوافر مبلغ يزيد على ٦٧١ مليون دولار في شكل منَح دولية للبنان من أجل تلبية الأولويات التي حددتها الحكومة خلال مؤتمر لندن بشأن سورية، الذي عُقد في شباط/فبراير. وتشمل هذه الأموال تمويلا لعام ٢٠١٦ في إطار خطة مواجهة الأزمة في لبنان. ويُتوقع توافر مبلغ إضافي قدره بليون دولار في شكل منَح، ليتم صرفه خلال عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، سيستفيد لبنان من نحو ٨٠٠ مليون دولار من التمويل الميسَّر الذي يُتوقع تقديمه إلى

لبنان والأردن من خلال مرفق التمويل بشروط ميسَّرة الذي أنشأته الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية.

٤٥ - وفي إطار متابعة أعمال مؤتمر لندن بشأن سورية، وضعت الحكومة والشركاء الدوليون آلية تتبع مشتركة للمتابعة بشأن إعلان نوايا لبنان. وتتوخى هذه الآلية إنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى يرأسه السيد سلام، ويضم شركاء حكوميين ودوليين، باعتباره المنبر الرئيسي للحوار بشأن السياسات ورصد تنفيذ الالتزامات المعلنة ونتائج مؤتمر لندن بشأن سورية. وفي انتظار أن يتم إنشاء هذه الآلية، أجرت الحكومة مناقشات داخلية بشأن التزامها باستعراض اللوائح الحالية التي تنظم دخول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل، وإعادة النظر فيها. وذكرت الحكومة مراراً أن هذا الدخول سيكون ذا طابع مؤقت، ولا ينطبق إلا على القطاعات المتفق عليها، أي الزراعة والتشييد والبيئة.

٤٦ - وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، شرعت وزارة التربية والتعليم العالي مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في وضع المرحلة الثانية (٢٠١٧ - ٢٠٢١) من الخطة المعنونة ''توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان''، استجابةً للاحتياجات التعليمية التي طال أمدها الناجمة عن النزاع السوري. وبالنسبة للسنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦، يقدم الشركاء الوطنيون والدوليون الدعم لالتحاق ما مجموعه ٠٠٠ ١٩٧ من الأطفال اللبنانيين و ٠٠٠ ١٥٠ من الأطفال غير اللبنانيين بجميع المدارس العامة واستبقائهم فيها. وفتحت جميعُ المدارس العامة أبوابها للأطفال غير اللبنانيين.

٤٧ - وظل عدد اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية مستقرا عند ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠ فرد مسجل لدى الأونروا في لبنان، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا في العدد الإجمالي منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، نتيجةً لعودة بعض اللاجئين إلى الجمهورية العربية السورية ومغادرة آخرين البلد سعيا للوصول إلى أوروبا، حسب ما أُفيد به. وما زال هؤلاء اللاجئون الفلسطينيون يواجهون قيودا فيما يتعلق بتجديد وضعهم القانوني في لبنان، مما يتسبب في بروز المزيد من التحديات على الصعيد الإنساني. وفي آذار/مارس، جددت الأونروا المساعدات النقدية الشهرية لأغراض الإسكان، المموَّلة حاليا حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت الأونروا في الانتقال من الهبات الغذائية العينية إلى تقديم المساعدة النقدية التي توفر قدرا أكبر من المرونة، وتعالج احتمال تحويل وجهة الهبات العينية إلى السوق غير الرسمية.

٤٨ - وقامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها، بتنظيم أنشطة مكرسة لتعزيز دور المرأة في العملية الديمقراطية والتوعية بالقضايا الجنسانية. وقاد مكتب منسقة الأمم المتحدة

الخاصة لشؤون لبنان منظومةَ الأمم المتحدة في سلسلة من ثماني مناسبات أقيمت في جميع أنحاء لبنان، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والوطنيين، دعما للجهود التي تبذلها المرأة اللبنانية للمشاركة في الحياة السياسية والحصول على التمثيل السياسي، بما في ذلك توفير أنشطة التدريب للمرشحات. ولم تشهد الانتخابات البلدية سوى زيادة طفيفة في عدد المرشحات، من ٥,٦ في المائة إلى ٦,٤ في المائة، وارتفع عدد النساء المنتخَبات من ٤,٦ في المائة إلى ٥,٢ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٠. ويواصل المكتب الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها تحضيراً للانتخابات البرلمانية.

٤٩ - وتُبرز التحديات المعقدة التي يواجهها لبنان في الوقت الراهن أهمية انخراط منظومة الأمم المتحدة في العمل على نحو نشيط ومتعدد الأبعاد. ويكمِّل إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للبنان (٢٠١٧-٢٠٢٠)، الذي يجري حاليا وضع صيغته النهائية، جهودَ الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المتعلقة بالسلام والأمن، من خلال دعم جهود الحوكمة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل في المجال الإنساني. والغرض من الإطار هو توجيهُ استجابة متكاملة على نطاق المنظومة، على أساس اتباع نهج ”لبنان ككل“، للمساعدة في مواجهة الأخطار التي تهدد الاستقرار، ومنع نشوب النزاعات، وتحسين الآفاق الاجتماعية والاقتصادية.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - جرت المصادقة من جديد على أعمال خمسة أفرقة لإزالة الألغام يدوياً، وفريقٍ للتخلص من المعدات المتفجرة، وفريقٍ لإزالة الألغام آليا، وتم نشر الأفرقة في منطقة عمليات القوة. وأصلحت القوة أراضٍ مساحتها ١٣٦ مترا مربعا لإتاحة الوصول إلى نقاط الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بما عدده ٢٠ زيارة من زيارات رصد السلامة إلى مواقع تصليح المعدات حيث تعمل الوحدة الهندسية العسكرية التابعة للقوة، وقدَّمت كذلك ١١ إحاطةً ودورة تدريبية للتوعية بخطر الأسلحة. وأسهمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بمواد تثقيفية تتعلق بالتوعية بمخاطر الألغام، جرى تقديمها إلى المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام.

واو - ترسيم الحدود

٥١ - لم يُحرَز أي تقدّم بشأن ترسيم أو تعليم الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك في المناطق التي تُعتبر فيها الحدود غير مؤكّدة أو محل نزاع، على الرغم من الدعوة التي وجهها مجلس الأمن لهذه الغاية في قراريه ١٦٨٠ (٢٠٠٦)

و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فلكي تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، وتتمكن السلطات الأمنية اللبنانية من ضبط الأمن على الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد، لا بد من ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

٥٢ - ولم يُحرَز أي تقدم أيضا بشأن مسألة مزارع شبعا. إذ لم يرِدْ أي ردّ حتى الآن لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية بشأن التحديد المؤقت لتلك المنطقة على النحو الوارد في تقريرِي المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641).

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٣ - استعرضت القوة باستمرار خططها الأمنية وتدابيرها الرامية إلى التخفيف من آثار المخاطر، بما في ذلك على ضوء التحذيرات المحددة الواردة بشأن التهديدات الأمنية، وعملت على تنسيقها بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية. وفي منطقة العرقوب (القطاع الشرقي)، لا تزال التدابير الأمنية الصارمة سارية، حيث تقتضي أن تجري التنقلات الرسمية لجميع أفراد الأمم المتحدة في ظل حراسة أمنية مسلحة. وفي منطقة العمليات، شكّلت أعمال إطلاق النار في مناسبات تذكارية خلال إقامة الأنشطة والتجمعات، بما في ذلك الجنازات، خطرا على أفراد القوة وكذلك على السكان المحليين. وخلال أوقات اشتداد التوتر في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، عملت القوة على تعديل تنقلاتها بين منطقة العمليات وبيروت تبعاً للحالة الأمنية السائدة والتقارير الواردة في هذا الصدد، وما تتضمنه من توصيات.

٥٤ - وواصلت القوة رصد سير الدعاوى الجارية في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في التخطيط لشن هجمات خطيرة على القوة أو في ارتكابهم تلك الهجمات. وفي القضية المتعلقة بهجوم خطير شُنّ على حفظة سلام تابعين للقوة كانوا يعملون في صفوف الوحدة الإسبانية في عام ٢٠٠٧، من المقرر عقد الجلسة المقبلة في ١ تموز/يوليه. وفي قضية الهجوم الخطير المرتكب في عام ٢٠٠٨، الذي طعَنَ أحدُ الجناة الأربعة المحكوم عليهم سابقا في الحكم الصادر بشأنه، عُقدت جلسة في محكمة الاستئناف العسكرية في ١٠ آذار/مارس، ومن المقرر عقد الجلسة المقبلة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ولا تزال التحقيقات جارية في ثلاث قضايا تتعلّق بهجمات خطيرة ارتُكبت في عام ٢٠١١. وفي قضية تتعلق بإبداء نية للقيام بأعمال إرهابية بدأت إجراءاتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عُقدت

جلسة في المحكمة العسكرية الدائمة في ١٣ حزيران/يونيه. وقررت المحكمة عقد الجلسة المقبلة في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

رابعا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٥ - في ٧ حزيران/يونيه، كانت القوة تتألف من ١٠ ٥٤٨ فردا عسكريا ينتمون إلى ٤٠ بلدا مساهما بقوات، بما في ذلك ٣٨٤ امرأة، علاوة على ٢٤٢ موظفا مدنيا دوليا، منهم ٧٢ امرأة، و ٥٧٨ موظفا مدنيا وطنيا، منهم ١٣٣ امرأة. وإضافة إلى ذلك، تضم القوة ٥٤ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، منهم امرأتان.

خامسا - السلوك والانضباط

٥٦ - واصلت القوة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان تعزيز التدابير الوقائية القائمة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين التي وُضعت بعد إجراء تقييمٍ خاص بلبنان بشأن مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتحت إشراف نائب المنسقة الخاصة، وضعت الشبكة المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري إجراءات عمل موحدة الهدفُ منها توحيد الاستجابة لمخاطر هذا الإيذاء، والقيام باستمرار بتقييم المخاطر بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية ودولية، ومع السلطات المحلية. وبهذه الطريقة، تركز الأنشطة الرامية إلى التخفيف من آثار المخاطر والأنشطة الوقائية على المحاسبة واتباع نهج يتمحور حول الضحايا في إطار سياسة عدم التسامح إطلاقا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا إعداد آلية مجتمعية لتلقي الشكاوى في لبنان على أساس تجريبي. وضمن القوة، عُيّنت جهاتٌ لمعالجة مسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك فرقة العمل الدائمة المعنية بمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأنشئ فريق للاستجابة الفورية لمسائل الاستغلال والانتهاك الجنسيين ليقدم خدماته لكلتا البعثتين، وفقا للشروط الواردة في تقريرَيْ الأمين العام A/69/779 و A/70/729.

سادسا - ملاحظات

٥٧ - أشعر بالتفاؤل إزاء الهدوء الذي ساد منطقة عمليات القوة وعلى طول الخط الأزرق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو هدوء يُعزى أساسا إلى الالتزام القوي لكلّ من إسرائيل ولبنان، وما يبذلانه من جهود. وأرسَت القوة، بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني، بيئة استراتيجية في جنوب لبنان في أعقاب اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقد ثبتتْ متانتها

وقدرتها على الاستمرار مع مرور السنين في بيئة إقليمية تغيرت تغيرا كبيرا. وكانت المساعي الحميدة التي بذلتها منسقتي الخاصة عنصرا حاسما بالقدر نفسه في هذا الصدد.

٥٨ - وأُرحب باستمرار الطرفين في الالتزام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونظرا للسياق الإقليمي المتسم بالعنف وعدم الاستقرار، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يُحرز الطرفان تقدما ملموسا صوب تحقيق وقفٍ دائم لإطلاق النار، على النحو المتوخى في القرار. ولمنع نشوب النزاعات في المستقبل، من الضروري أن يغتنم الطرفان هذه المرحلة، بعد مرور ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لإعادة النظر في المجالات التي يمكن تحقيق تقدم فيها. وأدعو الطرفين إلى العمل بصورة بناءة مع منسقتي الخاصة، ورئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقائد القوة، من أجل استكشاف الحلول الملموسة لتحقيق هذا الهدف. وستواصل منسقتي الخاصة الاضطلاع بأنشطة الدبلوماسية الوقائية مع جميع الجهات المعنية، وبذل المساعي الحميدة لتيسير إحراز تقدم في هذا الصدد.

٥٩ - وأُرحب باستمرار الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي في الاعتماد على ترتيبات الاتصال والتنسيق التي وضعتها القوة باعتبارها عنصرا رئيسيا لمنع التوترات على طول الخط الأزرق ونزع فتيلها. ويشجعني أيضا التعاون الجاري مع القوة من جانب الطرفين بشأن رسم معالم الخط الأزرق بوضوح، وأدعو كلا الجانبين إلى مضاعفة جهودهما من أجل التوصل إلى نقاط اتفاقٍ بشأن أجزاء الخط الأزرق التي يريان أن وضع العلامات فيها يثير الخلاف. فالاحترام التام للخط الأزرق عامل حاسم للحفاظ على الهدوء والاستقرار في المنطقة، ولا يمكن القبول بأي انتهاك متعمد للخط الأزرق.

٦٠ - ويظل عدم إحراز تقدم بشأن منطقة مزارع شبعا، رغم الدعوة الصادرة لهذه الغاية في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثار قلق. وأكرر دعوتي الموجهة إلى الجمهورية العربية السورية وإسرائيل كي تقدما ردّيهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا على النحو الوارد في تقريريِ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وسأواصل العمل مع الطرفين لتحقيق هذا الغرض.

٦١ - ولا يزال جيش الدفاع الإسرائيلي يحتل شمال قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها تقع شمال الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأودّ تذكير إسرائيل، مرة أخرى، بالتزامها بسحب قواتها المسلحة من المنطقة وفقا لذلك القرار. وأحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الخطوات اللازمة لهذه الغاية، وأشجعها على مواصلة الاستفادة من وجود القوة ومن ترتيباتها المتعلقة بالاتصال والتنسيق من أجل تيسير الانسحاب من المنطقة بصورة سلسة وآمنة.

٦٢ - ومن المسائل التي لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ استمرار إسرائيل في انتهاك المجال الجوي اللبناني بشكل يومي تقريبا، في تجاهلٍ تام لسيادة لبنان ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو حكومة إسرائيل مرة أخرى إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية.

٦٣ - ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار وجود أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، في ما يشكل خرقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فوجود الأسلحة الصغيرة أو إطلاق النار من الأسلحة الصغيرة في منطقة العمليات، بما في ذلك أثناء المناسبات التذكارية، لا يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، بل يشكل أيضا خطرا على السكان وأفراد القوة. وأدعو حكومة لبنان، التي تقع عليها المسؤولية الرئيسية، إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون بهم، أو معدات أو أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة.

٦٤ - وتقع مسؤولية ضمان سلامة أفراد القوة وأمنهم على عاتق حكومة لبنان بصفتها الحكومة المضيفة. وأرحب بالعلاقة الإيجابية القائمة على وجه العموم بين القوة والسكان المحليين، وبالجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لتقوية هذه العلاقة.

٦٥ - وإنني أدين الهجوم بسيارة مفخخة الذي وقع في ١٢ حزيران/يونيه واستهدف للمرة الأولى إحدى المؤسسات المالية في القطاع المصرفي في لبنان، وهو قطاع يظل يحتل موقعا مركزيا بالنسبة لاستقرار البلد، تحت سلطة حاكم المصرف المركزي. وأدعو السلطات الحكومية إلى مواصلة تكثيف جهودها للحفاظ على الأمن في جميع أنحاء لبنان.

٦٦ - ويقتضي ضمان إرساء سلام طويل الأجل بين لبنان وإسرائيل اتخاذ كلا الطرفين خطوات استباقية لتسوية جميع المسائل المعلَّقة. وتؤدي الخطابات الصادرة عن كلا الجانبين، التي تهدد باستخدام القوة، إلى تصاعد التوترات، وتزيد من احتمالات سوء التقدير التي يمكن أن تتسبب في نشوب نزاع. وتشكل حيازة الأسلحة والتهديد بالعنف من جانب حزب الله وجماعات أخرى خارجة عن سيطرة الدولة تهديداً خطيراً للهدوء الهش السائد على طول الخط الأزرق. وادعاءُ حزب الله بأن ترسانته المتطورة تشكل عنصر ردع لعدوان إسرائيلي محتمل يقوِّض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ومن الضروري أن يتم فور انتخاب رئيسٍ للبلد عقد الحوار الوطني من جديد لمعالجة العناصر المتبقية من القرار، ومسألة استراتيجية الدفاع الوطني. وما زال من المهم أيضا أن تنفَّذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني، وتحديدا القرارات المتعلقة بنزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وفتح - الانتفاضة.

٦٧ - وأؤكد مجددا أهمية التعاون الوثيق بين القوة والجيش اللبناني في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتمثل إحدى الأولويات الاستراتيجية في مواصلة تعزيز قدرة الجيش اللبناني على القيام بالمهام الموكَلة إليه بموجب القرار في منطقة عمليات القوة برا وبحرا. وتمشيا مع رسائلي الموجهة إلى مجموعة الدعم الدولية للبنان خلال زيارتي الأخيرة إلى هذا البلد، أشجع الدول الأعضاء على زيادة المساعدة المقدمة في إطار خطة تنمية قدرات الجيش اللبناني، بما في ذلك الحوار الاستراتيجي. وأشيد بالجيش اللبناني للدور المحايد الذي يضطلع به في معالجة العديد من التحديات الأمنية التي يواجهها لبنان، وأُعرب عن أسفي للخسائر في أرواح الجنود اللبنانيين التي وقعت أثناء العمليات الأمنية. وقد أثبتت الوحدة والاستقلالية اللتان أظهرهما الجيش اللبناني أنه يستحق ثقة المجتمع الدولي ودعمه. ولذا فإنني أرحب بالدعم الثنائي الجاري تقديمه من سائر الدول الأعضاء إلى الجيش اللبناني. فأمن لبنان الداخلي والدفاع عن حدوده هما من مسؤوليات الجيش اللبناني، ولا بد أن يستمر الشركاء الدوليون في توفير المعدات والتدريب، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الحدود ومكافحة الإرهاب، وفي العمل على مواصلة تنمية التعاون المدني - العسكري وعناصر حقوق الإنسان.

٦٨ - ويجب لجميع الأطراف اللبنانية أن تعمل معا من أجل الحفاظ على استقلال لبنان السياسي وسيادته، وحماية لبنان من أثر النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. ومن ثم فإنني أُدين مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع السوري في ما يشكل انتهاكا لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها حكومة لبنان، ومبادئ إعلان بعبدا المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي وافقت عليه جميع الأطراف السياسية اللبنانية، والذي أعاد مجلس الأمن التأكيد على أهميته. وأهيب بجميع الأطراف اللبنانية أن تكف عن أي مشاركة في النزاع السوري، بما يتفق مع التزامها الوارد في إعلان بعبدا، وأن تلتزم مجددا بسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة.

٦٩ - وأُدين تنقل المقاتلين ونقل العتاد الحربي عبر الحدود اللبنانية - السورية، في ما يشكل خرقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك أعمال القصف وإطلاق النار، والغارات الجوية في المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية. وأؤكد من جديد أن عدم ترسيم وتعليم الحدود اللبنانية - السورية لا يبرر انتهاك أي طرف من الأطراف للسيادة اللبنانية. وأهيب بحكومة الجمهورية العربية السورية والجماعات المتحاربة في القلمون أن تكف عن انتهاك الحدود وأن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٧٠ - وما زلت أشعر بالقلق إزاء خطر تغذية نزعة التطرف في صفوف السكان اللبنانيين، نتيجةً للديناميات الإقليمية والمحلية. ولا بد من حماية لبنان من ذلك الخطر. وأحثّ جميع

الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي على العمل مع الأمم المتحدة خلال الشهور المقبلة من أجل وضع نهج شامل لمنع التطرف المصحوب بالعنف في لبنان وحماية الطابع الفريد لتعدد الطوائف الدينية في هذا البلد.

٧١ - ويزداد الاحتمال المتمثل في نشوء أثر خطير عن تغذية نزعة التطرف، إلى حد كبير، نتيجةً لانتشار الأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية. فحيازة الأسلحة النارية بصورة غير مشروعة تشكل تهديدا خطيرا لأمن مواطني لبنان، وتقوِّض سيادة القانون. وأهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بمنع بيع الأسلحة غير المأذون بها أو ما يتصل بها من عتاد إلى أي كيان أو فرد في لبنان، أو تزويده بها. كما أدعو السلطات اللبنانية إلى إنفاذ اللوائح ذات الصلة التي تحظر ممارسة إطلاق النار غير المأذون به.

٧٢ - وأُثني على ما يمارسه السيد سلام من قيادة وما يبذله من جهود متواصلة لتمكين الحكومة من العمل بفعالية. ولا بد من ضمان وحدة الصف على مستوى الحكومة في أعقاب الإعلان عن عدد من الاستقالات الوزارية في وقت يواجه فيه لبنان تحديات متنامية. فهذه الخطوات تسهم في الإضعاف المستمر للمؤسسات السياسية التابعة للدولة اللبنانية. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء عدم قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات في مصلحة البلد، وأهيب بالقيادات السياسية في لبنان أن توحِّد صفوفها من أجل المصلحة الوطنية، على الرغم من خلافاتها السياسية. ويتعين على قادة الأحزاب أن يعملوا مع السيد سلام لكفالة أن تتمكن الحكومة من الاستجابة بفعالية لاحتياجات الشعب. وإذ أشير إلى البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٤ أيار/مايو (SC/12371)، أكرر الإعراب عن قلقي العميق إزاء شغور منصب الرئاسة منذ سنتين، وهو ما أدى إلى توقف عمل مجلس الوزراء، وجعل البرلمان غير قادر على إصدار التشريعات. ويتسبب الشلل السياسي الناجم عن هذه الحالة في إضعاف قدرة لبنان بشكل خطير على معالجة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية التي تواجه البلد، ويهدد بتقويض ثقة المواطنين اللبنانيين والمجتمع الدولي في استقرار البلد. وتقع على جميع الأطراف مسؤولية تيسير عمل مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات العامة. وعلى نحو ما يدعو إليه مجلس الأمن باستمرار، إنني أحثّ الزعماء السياسيين جميعا على التحلي بالمرونة من أجل تحقيق توافق الآراء لانتخاب رئيسٍ للجمهورية، وإنهاء الأزمة السياسية والمؤسسية في لبنان. وهذا مطلب ملحّ. فزعماء لبنان يتحملون المسؤولية تجاه بلدهم، وهم مسؤولون مباشرةً عن أعمالهم أمام ناخبيهم والأجيال المقبلة. وفي هذا الصدد، أدعو الذين قاطعوا الجلسات البرلمانية إلى الوفاء بواجبهم الدستوري بالمشاركة في انتخاب رئيسٍ للبلد دون إبطاء.

٧٣ - وأُشيد بحكومة لبنان على إجراء الانتخابات البلدية في موعدها وبشكل منظم. فقد أظهر ذلك قدرة الحكومة على دعم العملية الديمقراطية ورغبة الشعب في ذلك. وأحث السلطات اللبنانية على المضي قدما في إطار الجدول المقرر لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، وفقا للدستور. وأشجع تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، وتمثيلها تمثيلا فعالا فيها بأعلى نسبة تصويت ممكنة. ويمثل انتخاب رئيسٍ للجمهورية، وتشكيل حكومة موحدة قادرة على أداء مهامها، وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها، عناصر بالغة الأهمية لاستقرار لبنان وقدرته على مقاومة التحديات الإقليمية.

٧٤ - وما زالت الإجراءات المتخذة في المحكمة الخاصة للبنان تعكس التزام المجتمع الدولي بمكافحة الإفلات من العقاب. وأشير هنا إلى صدور حكم بحق ميشيل سماحة، وأشجع السلطات القضائية والأمنية اللبنانية على مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

٧٥ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في مجموعة الدعم الدولية للبنان، وأرحب بالمشاركة المستمرة للمجموعة على المستوى القطري في بيروت، بقيادة منسقتي الخاصة. وقد اجتمعتِ المجموعة لتنسيق الجهود المبذولة والرسائل الموجهة بشأن السلام والأمن، وتحقيق الاستقرار، والمشاكل التي يواجهها لبنان في المجالين الإنساني والإنمائي. وسوف تستمر منسقتي الخاصة لشؤون لبنان، في سياق اضطلاعها بدور المساعي الحميدة، في القيام باتصالات مكثفة مع شركاء لبنان، والعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف مساعدة لبنان على إيجاد حل لمسألة شغور منصب الرئاسة. وأحث المجموعة على مواصلة عملها بالتنسيق مع المنسقة الخاصة بحثا عن فرص للمساعدة على التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه استقرار لبنان وأمنه. وتوجد لدى الشركاء الإقليميين أيضا، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، مصلحة في منع امتداد شرارة الأزمات الإقليمية إلى لبنان. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم جماعيا الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان، بأساليب منها مواصلة تقديم المساعدات.

٧٦ - وأرحب بالمستويات السخية الكبيرة من المساعدات الدولية التي تم التعهد بها للبنان منذ انعقاد مؤتمر لندن بشأن سورية في شباط/فبراير. وأود أن أشير إلى التقدم المحرز في إنشاء آلية لدعم تنفيذ بيان نوايا لبنان، وأدعو الحكومة اللبنانية والشركاء الدوليين إلى الحفاظ على الزخم في تنفيذ الالتزامات المعلنة خلال مؤتمر لندن من أجل كفالة استجابة مستدامة وملائمة لامتداد الأثر الناجم عن النزاع السوري على المجتمعات والمؤسسات اللبنانية. وأودّ

أن أشيد أيضا بالشراكة بين البنك الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، من أجل إنشاء مرفق التمويل بشروط ميسرة للبنان، الذي أحث الدول الأعضاء على دعمه.

٧٧ - وكما صرَّحتُ خلال زيارتي إلى لبنان، يتمثل موقف الأمم المتحدة في أنَّ اللاجئين السوريين ينبغي أن يعودوا إلى الجمهورية العربية السورية عندما تكون الظروف مواتية، أو أن تتم إعادة توطينهم في بلد ثالث. وأكرر التأكيد أن الحل المفضل هو عودتهم إلى بلدهم، عندما تسمح الظروف بذلك، وعندئذٍ لن تدخر الأمم المتحدة جهدا في حشد الدعم للعائدين. وفي الوقت نفسه، أحثّ الحكومة على أن تواصل، وفقا لالتزاماتها المعلنة في مؤتمر لندن، استعراض الإطار التنظيمي الحالي الذي يحكم دخول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل، وأرحب بالمبادرات المتنوعة التي يجري إعدادها حاليا تحت رعاية الحكومة بهدف تهيئة فرص عمل مؤقتة للاجئين السوريين في انتظار عودتهم النهائية، وتهيئة فرص عمل دائمة للفئات الضعيفة من اللبنانيين، ولا سيما المواطنين اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر والذين تبلغ نسبتهم ٣٠ في المائة.

٧٨ - وأرحب باستمرار القيادة الفلسطينية في الالتزام بألا تكون للمخيمات الفلسطينية في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في المنطقة. ومن الملح اليوم أكثر من أي وقت مضى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بإيجاد حل لقضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة وعادلة. وتشير الاحتجاجات الأخيرة التي جرت إلى زيادة اعتماد اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الأونروا، وتبيِّن أن تمويل الأونروا على نحو أكثر استدامة يؤدي إلى تعزيز الاستقرار في لبنان والمنطقة. وأُشجع الجهات المانحة على أن تبادر إلى تقديم دعمها للأونروا من أجل تفادي حدوث أزمة تمويل أخرى في عام ٢٠١٦، وتمكين الوكالة من الاضطلاع بولايتها وتقديم المساعدة الفعالة للاجئين الفلسطينيين.

٧٩ - ويسرُّني أن أشير إلى الجهود التي يبذلها السيد سلام من جديد من أجل إحراز تقدم بشأن حل مسألة ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل، على النحو الذي أعرب عنه في رسالة موجهة إليّ في ٢٤ آذار/مارس. ومن شأن تحديد طريقة مربحة بشكل متبادل لاستغلال موارد النفط والغاز في المناطق البحرية أن يمثل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة بين لبنان وإسرائيل. وكما ذكرتُ في ردّي على السيد سلام، فإني أعتزم تكثيف المساعي الحميدة التي أبذلها من خلال منسقتي الخاصة للقيام، إلى جانب جميع الأطراف المعنية، باستكشاف الظروف المتاحة للمضي قدما في هذه المسألة، والكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة تقديم أفضل دعم لهذه الجهود.

٨٠ - يمثل استقرار لبنان ”منفعة عامة إقليمية“. وبعد ١٠ سنوات تقريبا على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بدأ الهدوء النسبي يسود على طول الخط الأزرق. وهذا تطور إيجابي. ولكن لا ينبغي الخلط بين الهدوء النسبي والاستقرار الدائم. فكثير من الأسباب الجذرية للنزاع لم يتم معالجتها في جزء كبير منها. وإن الإمكانيات الوقائية التي ينطوي عليها هذا القرار على الأمد الطويل تقتضي منا أن نسعى بشكل فعال وجماعي إلى المضي قدما في تنفيذه. كما أن تحقيق الأهداف المتبقية من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يمكن أن يشكل تدبيرا مهما لبناء الثقة في المنطقة. وإنني أناشد مجلس الأمن، والشركاء على الصعيد الثنائي والجهات المانحة، أن يضاعفوا الجهود من أجل تشجيع كلّ من لبنان وإسرائيل على إحراز تقدم في تنفيذ القرار. وسيكون إحراز التقدم في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من العناصر المركزية لما فيه صالح السلام والأمن في لبنان، ولإنهاء النزاع في المنطقة، والتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

٨١ - وأود أن أعرب عن تقديري المستمر لجميع البلدان المساهمة بقواتٍ ومعداتٍ في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وفي فريق المراقبين في لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وأتوجه بالشكر لمنسقتي الخاصة لشؤون لبنان، السيدة سيغريد كاغ، وموظفي مكتبها على جهودهم؛ فضلا عن الأفراد العسكريين والمدنيين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأُثني على اللواء لوتشيانو بورتولانو، رئيس البعثة وقائد القوة، الذي انتهت ولايته، لما قدمه من خدمة ممتازة وحُسن قيادة على مدى السنتين الماضيتين.